

محضر جلسة
لجنة شؤون التونسيين بالخارج
عدد 08 ليوم الاثنين 05 أفريل 2021

جدول الأعمال: الاستماع الى السيد وزير النقل واللوجستيك والسيد الرئيس المدير العام للخطوط التونسية والسيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للملاحة حول الاستعدادات للعودة الصيفية.

❖ **الحضور:** الحاضرون (11) / المتغيبون: (08) / المعتذرون (01) / الحاضرون من غير أعضاء اللجنة (08).

❖ **افتتاح الجلسة:** الساعة 14.30

❖ **رفع الجلسة:** الساعة 17.30

❖ **مداولات اللجنة**

عقدت لجنة شؤون التونسيين بالخارج يوم الاثنين 05 أفريل 2021 جلسة خصصت للاستماع الى السيد وزير النقل واللوجستيك حول الاستعدادات للعودة الصيفية وذلك بحضور السيد الرئيس المدير العام للخطوط التونسية والسيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للملاحة وثلة من الإطارات السامية.

في بداية اللقاء أكد السيد الوزير تفهمه للإشكاليات التي تعترض الجالية التونسية بالخارج وهو جعله حريصا على حضور جلسة الاستماع هذه مرفوقا بالرئيسين المديرين العامين للشركة التونسية للملاحة وللخطوط الجوية التونسية اذ ستمكن هذه الجلسة من الاطلاع على مختلف الاشكاليات المتعلقة بموسم العودة الصيفية وضبط الاليات المتاحة لتجاوزها. وأفاد أن وزارة النقل تولي مكانة هامة جدا لموسم العودة الصيفية وتعمل بالتنسيق مع ممثلي الناقلتين الجوية والبحرية على تأمين موسم عودة صيفية عادي رغم الصعوبات التي تجابهها الناقلتين الوطنيتين جراء جائحة كورونا .

كما قدم عرضا حول اهم الإجراءات التي تم إقرارها لتأمين عودة الجالية بحرا وجوا:

حيث تم بالنسبة للنقل الجوي الانطلاق في تفعيل برنامج انقاذ الشركة التونسية للخطوط الجوية والذي تمحور حول 7 إجراءات أساسية وهي:

- ضمان سيولة الحركة بالطرق المؤدية الى المطار
- مزيد احكام تنظيم مأوى المطار
- تأمين سيولة الحركة داخل المطار
- تخفيف الضغط على مستوى مكاتب التسجيل والإجراءات الحدودية والتفتيش حتى تكون أكثر سلاسة
- تحسين جودة الخدمات على مستوى تسلم الامتعة والكاشف
- اتخاذ مزيد من الإجراءات للحد من سرقة الامتعة عبر تدعيم كاميرات المراقبة بقاعة الفرز ومنطقة تسليم الامتعة وساحة إيواء الطائرات
- وضع التدابير اللازمة للتوقي من انتشار جائحة الكورونا

كما افاد انه تمت برمجة 775 رحلة ذهاب ستؤمن حوالي 120 ألف مقعد و631 رحلة إياب بما يؤمن حوالي 98 ألف مقعد بأسطول يتوقع أن يضم 15 طائرة عوض الثمان طائرات الجاهزة للاستعمال حاليا. مع العلم أن عددا من الطائرات تشكو من أعطال بسيطة غير أن عملية صيانتها تعطلت لعزوف المزودين عن التعامل من الناقله الجوية نتيجة عدم خلاص ديونها لديهم، مبينا أنه تم تجاوز العراقيل المادية التي كانت تحول دون صيانة الطائرات وتم رصد ما يقدر بحوالي 31 مليون دينار لعمليات الصيانة كما أنه سيتم اقتناء طائرة جديدة في أكتوبر 2021 وطائرتين سنة 2022 كما ستخصص طائرة للحالات الطارئة وذلك تفاديا لأي تأخير

كما بين أنه وان انكبت الجهود في السابق على ضمان سلامة الاسطول الجوي بالأساس مما أثر على نظافة الطائرات، الا أنه ويتوفر الاعتمادات حاليا فإن عمليات الصيانة ستشمل أيضا الشروع في تنظيف الطائرات.

ولاحظ السيد الوزير محوصلا أن وضعية الشركة التونسية للخطوط الجوية صعبة لكن مكانتها ودورها الاقتصادي والاجتماعي ورمزيتها السيادية تقتضي بذل الجهود اللازمة لإنقاذها.

أما بالنسبة للنقل البحري فقد بين الوفد الضيف أنه تمت برمجة 137 سفرة على خطي مرسلينا وجنوة منها 11 رحلة مخصصة لميناء جرجيس مقابل 9 سفرات في السابق بطاقة استيعاب بلغت 375 ألف مسافرو 118 ألف سيارة دون الزيادة في أسعار التذاكر.

وأضاف انه تم الاستعداد للعودة الصيفية منذ شهر جانفي وتم التوصل الى نسبة حجوزات تضاهي حجوزات سنة 2019 حيث بلغ عدد المسافرين حوالي 102 ألف مسافر أي بزيادة تقدر ب 17 % مقارنة بسنة 2020 كما بلغ عدد السيارات المنقولة حوالي 32 ألف سيارة أي بزيادة تقدر بحوالي 18 % مقارنة بسنة 2020 .

كما أشار الى برمجة أسعار تفاضلية وتخفيضات للتشجيع على الاقتناء المبكر للتذاكر وإلى الإبقاء على صلوحية التذاكر المقتنات مدة 18 شهرا دون فرض معالم إضافية كما أنه تم التمديد في هذه التخفيضات الى شهر ماي ، أما بالنسبة للطلبة فانهم يتمتعون بتخفيضات تصل الى 20% خارج التعريفية التفاضلية وهي صالحة لمدة سنة كاملة مع إمكانية تغيير مواعيد السفر دون تعريفية إضافية ولدى استعراضه لبرنامج الرقمنة أشار الوفد الضيف الى الشروع في تركيز منظومة الحجز عن بعد بالتعاون مع البريد التونسي وتوفير خدمة الدفع الالكتروني عن طريق بطاقات الدفع الالكتروني وهو ما سيمكن الشركة التونسية للملاحة من استخلاص مبالغ بيع التذاكر بالخارج مباشرة دون المرور بوكالات الأسفار وبالتالي تكون لها قدرة أكبر على التحكم في الحجوزات وضبط سياسة أسعار ديناميكية كما سيضمن دخول المبالغ المالية الى التراب التونسي.

عند تدخلهم، أشار النواب الى ضرورة ضبط أكثر من مخطط تحسبا لموجة ثالثة من جائحة كورونا. وبالنسبة للإجراءات الوقائية من جائحة الكوفيد فقد بينوا أن الاعتماد على طريقة يدوية لقيس الحرارة أدى الى وجود اكتظاظ في المطارات، وتساءلوا عن مدى وجود برنامج لتركيز اليات القيس عن بعد، كما لاحظوا أن التمسك بمطالبة المسافرين بتقديم وثائق التحليل عند نزولهم من الطائرة خلق اكتظاظا يمكن تجنبه بتجميع هذه الوثائق على متن الطائرة خلال الرحلة أو برقمنة هذه العملية، هذا واقترح النواب لتخفيف الضغط تخصيص معبر للمواطنين التونسيين والمغاربة ومعبر للمسافرين الأجانب خاصة وأن مثل هذا الاجراء قد أثبت جدواه في عدد من المطارات، كما دعوا إلى العمل

المشترك بين جميع الأطراف قصد تكريس الاحترام المتبادل بين شرطة الحدود والموانئ والمسافرين مؤكداً في هذا السياق على أهمية تحسين ظروف عمل أعوان شرطة الحدود والموانئ واعوان الديوانة وتمكينهم من فضاء خاص بهم في وقت الراحة.

كما شددوا على مراجعة سياسة الأسعار والعمل على إقرار تخفيضات جديدة خاصة بالنسبة للطلبة والعائلات وفيرة العدد. وبينوا أن التخفيضات لا يتمتع بها سوى من يحجز مبكراً ولتاريخ محدد والحال أن أغلب التونسيين المقيمين بالخارج لا يمكنهم برمجة عودتهم مبكراً خاصة في ظل هذه الأوضاع المرتبكة. واعتبر بعض النواب ان تدهور حالة اسطول طائرات الشركة التونسية للخطوط الجوية وتنامي ظاهرة السرقة والغلاء المشط للأسعار وتدني مستوى الخدمات ساهم في تراجع ثقة التونسيين المقيمين بالخارج في الناقل الوطنية وتفضيلهم التعامل مع شركات نقل اجنبية.

كما أكد النواب على ضرورة تحسين موقع الواب الخاص بالشركة التونسية للخطوط الجوية وخدمة الدفع الالكتروني مشيرين الى الصعوبات الهامة التي تسببها هذه الخدمة ومنها صعوبة استرجاع المبالغ المدفوعة عند الغاء الحجز أو عند دفع المبلغ خطأً لأكثر من مرة مع غياب طرف جهة للمسائلة والرد على الاستفسارات.

هذا واستنكر النواب الغاء رحلات دون سابق اعلام مما الحق ضرراً مادياً ومعنوياً بالمسافرين كما أشاروا الى وجود تقصير تجاه التونسيين المقيمين بالشرق الاوسط رغم أن عددهم يضاوي 100 ألف تونسي مما يضطرهم الى السفر عبر ناقلات أجنبية كما استغربوا تمسك السلطات التونسية بفرض استظهار هؤلاء بتحليل الكوفيد رغم أن أغلب التونسيين بالخليج قد تلقوا التلقيح واقترحوا في هذا السياق أن يتم اجراء هذا التحليل بمطار تونس قرطاج حتى تعود الفائدة المادية على السلطات التونسية خاصة وان اجراءه بدول الخليج بات مكلفاً .

كما تساءلوا عن الأسباب الكامنة وراء الغاء بعض الخطوط رغم أهمية الجالية التونسية على غرار خط تونس همبورغ والتي الغي رغم اقامة أكثر من 30 ألف تونسي بها ودعوا في هذا السياق الخطوط الجوية التونسية الى التفويت في هذه الخطوط الى شركات أخرى مما يضمن عودة التونسيين بكثافة واستفسروا عن رؤية الوزارة بالنسبة للنقل الموجه للدول الافريقية كما تساءلوا عن إعادة الرحلات نحو انجلترا وبراغ وروسيا في حال التوصل الى تسوية وضعية الطلبة التونسيين العالقين بتونس تبعاً للمقرارات التي اتخذتها السلطات الروسية في اطار مجابهة جائحة الكوفيد.

وفي سياق متصل لاحظ النواب أن لجوء شركة الخطوط الجوية التونسية إلى كراء طائرات لتأمين عودة التونسيين أرهقها وتسبب في خسائر مالية فادحة لذا يجدر بها تغيير سياساتها والتوجه نحو برمجة عدد رحلات يتماشى وامكانياتها الفعلية.

كما استغرب النواب تمسك الشركة بوضع تمثيليات لها بالخارج خاصة وأن بعضها متواجد داخل مناطق سياحية يصعب الوصول إليها خاصة أنه لم يعد هناك جدوى لمثل هذه التمثيليات زمن الرقمنة .

وفيما يخص مواعيد التسجيل بالمطارات فقد طلب النواب التمديد فيه الى 3 ساعات عوض ساعتين حاليا مما يفسح المجال للتحرى والاستشارة في متسع من الوقت بالنسبة لمن كانوا تحت طائلة اجراء ال s17 .

هذا وأشار النواب الى الإشكاليات التي تعترض المسافرين في محيط المطار ودعوا السلطات المعنية إلى مزيد احكام رقابتها على سواق سيارات التاكسي المتواجدين بالمطار.

وتساءل النواب عن الجدوى من اجبارهم بصفتهم تلك على اقتناء تذاكرهم بالأورو كما لاحظوا أنهم وخلال الزيارة الفجئية التي أدوها إلى مطار تونس قرطاج الدولي لاقوا تعطيلًا واضطروا الى الانتظار لفترة طويلة قبل السماح لهم بمباشرة جولتهم والحال أنهم وبصفتهم نوابا فهم مأهلون لأداء زيارات فجئية للموانئ الجوية والبحرية في كل وقت ودون سابق اعلام.

بالنسبة لسرقة الأمتعة، عدا النواب الى مزيد توضيح الآليات المعتمدة للحد من السرقة و ضبط اجراءات واضحة ودقيقة يلجأ إليها المسافر في حال تعرضه للسرقة ويضمن بها جبر الضرر والتوصل الى حلول عملية خلافا للوضع القائم حيث يطلب منه تعميم استمارة توجه للقضاء وحين يطلب منه الادلاء بتسجيلات كاميرا المراقبة بواجه برفض الخطوط الجوية التونسية.

وفي سياق آخر أثار النواب مسألة العجلات وما أثارته من تملل و طالبا أن تترك مسؤولية القرار الى مصالح الفحص الفني بحيث يكون لها الرأي الفصل في قبول العجلات او رفضها حسب كل حالة مشددين في هذا السياق على أن القضاء على التهريب لا يكون إلا بتيسير التوريد.

وتطرق النواب إلى مسألة التفويت في مطار النفيضة، ملاحظين ان هذا التفويت لم يعد بالنفع على الاقتصاد التونسي بل بالعكس خلق مشاكل عدة ومواجهات مع العملة مما زاد الوضع تعقيدا وطالبوا بمزيد توضيح بنود هذه اللزمة والى مراجعتها. إن اقتضى الأمر.

أما بخصوص النقل البحري فقد تساءل النواب على مدى تقدم مشروع توفير الأنترنت على متن البواخر ودعوا الى العمل على مزيد الرفع من مستوى الخدمات صليها. وأكدوا ان الرقمنة هي الحل الوحيد لمشكلة الاكتظاظ والتعطيل المطروحة حاليا. كما لاحظوا أن مستودعات البواخر مكتظة مما يتسبب في تعطيل حركة المسافرين من والى سياراتهم.

كما أشاروا الى مشكلة المتطفلين داخل الموانئ مما بات يشكل خطرا على سلامة المسافرين واقترحوا بناء سور يحيط بالميناء ويحول دون دخول غير المسافرين.

وشددوا على برمجة اقصى ما يمكن من الرحلات على ميناء جرجيس للاستجابة لكل الطلبات وإقرار خط قار متواصل بين مرسيليا وجرجيس وكذلك وضع خط يربط بين بنغازي وجرجيس وأوروبا خاصة مع استقرار الأوضاع في ليبيا.

وفي معرض اجابته أشار الوفد الضيف إلى انه تم ضبط عدة إجراءات متعلقة بتحسين مستوى الخدمات كما أشار الى اتباع خطة استراتيجية تقوم على تقليص عدد الرحلات واعتماد معيار المردودية

اما فيما يخص الرقمنة فقد أقر الوفد بوجود بعض الصعوبات وشدد على حرص الوزارة على المضي قدما في مشروع رقمنة الخدمات المتعلقة بالناقلتين الوطنيتين وسعيها الجدي لتنفيذ مشاريع نموذجية في هذا المجال مشير في هذا الصدد إلى العقد الذي يربط وزارة النقل بشركة أمريكية لمدة 8 سنوات والى عزم الوزارة تعويض هذه الشركة بشركات تونسية لكنها لاقت عزوفا لتخوف هذه الشركات من عدم ايفاء الوزارة بتعهداتها المالية تجاهها وهو ما دفع ممثلي الوزارة الى التنسيق مع وزارة تكنولوجيا الاتصال قصد التوصل إلى حل .

وبخصوص اتفاقية السماء المفتوحة مع الاتحاد الأوروبي فقد بين الوفد ان الدولة التونسية جاهزة لإمضائها خاصة مع تجاوز الاشكال المتعلق بتحديد مفهوم "المجال الأوروبي" كما أفاد أن جائحة الكورونا عطلت امضائها من طرف الاتحاد الأوروبي.

وحول وضعية مطار النفيضة افاد أن وزارة النقل في تواصل دائم مع الشركة التركية (TAV) قصد تسوية بعض الإشكاليات المتعلقة خاصة بديونها مع الدولة التونسية وبيدون الخطوط الجوية التونسية المتخلدة لديها، كما بين أن الوزارة ألزمت هذه الشركة بمراجعة قراراتها تجاه العملة بمطاري النفيضة والمنستير وطالبتها بمدّها ببرنامجها المتعلق بمطار النفيضة .

هذا وأوضح الوفد ان الوجهة الافريقية مريحة وانه لا اشكال في إقرار وجهات جديدة أو إعادة تفعيل وجهات ملغاة متى تطلب الامر ذلك موضحا في هذا الصدد انه تمت الموافقة على استئناف الرحلات تجاه روسيا باعتبار وضعية الطلبة التونسيين غير أن السلطات الروسية لم تسمح بعد بالرحلات نحوها باعتبار الوضع الوبائي، اما بالنسبة لخط براغ وهمبورغ فهي غير مريحة وبالنسبة لخط اسبانيا فستتم اعادته خلال الصيف كما يمكن تفعيل خط انقلترا باعتباره مريحا.

اما فيما يتعلق بالموانئ الداخلية فقد بين السيد الوزير ان وضعية اسطول الشركة التونسية للملاحة الضعيف يحول دون الاستجابة لكافة الطلبات لكنه أكد حرصه على ضرورة تفعيل عدد من الموانئ كميناء بنزرت وصفاقس وإمكانية استقبالها مسافرين واعتبر ان الحل في تنشيط هذه الموانئ يتمثل في تمكين الشركات الأجنبية من برمجة رحلات نحوها، كما أقر إمكانية التوجه نحو استغلال سفينتي "سلامبو" و"عليسة" لتنظيم رحلات داخلية ترفيهية وبين في هذا السياق انه يتم استغلالهما أحيانا في نقل السيارات في اطار دعم طاقة استيعاب سفينتي ""ثانيت" و"قرطاج".

أما بالنسبة للصعوبات التي يلاقها التونسيون عند الحجز الرقمي فقد بين أن هناك توجهها نحو وضع مركز اتصالات لامركزي يشغل أعوان مطار طبرقة أو غيره من المطارات المتوقفة.

هذا وتعهد السيد الوزير بدراسة مقترح النواب حول إقرار تخفيضات استثنائية خاصة بالطلبة والعائلات وفيرة العدد التي تضررت من جائحة كورونا.

أما بالنسبة للتمثيلات بالخارج فقد أشار الوفد إلى ضرورة التمييز بين نقاط البيع والتمثيلات وان لم تعد من فائدة من نقاط البيع باعتبار اعتماد الرقمنة وعليه فان هناك توجهها للتقليص في عددها الى النصف، فإن التمثيلات تبقى هامة وتلعب دورا محوريا في جلب المسافرين والتسويق للوجهة التونسية ومع هذا فقد تم الحد من اعدادها ونقل الكثير منها الى داخل المطارات.

من ناحية أخرى أوضح السيد الرئيس المدير العام للخطوط الجوية التونسية ان الرحلات نحو القطر الليبي ستستأنف في منتصف شهر رمضان وسيتم برمجة رحلة يومية نحو طرابلس و 3 رحلات نحو بنغازي.

اما بالنسبة لإجراءات الوقاية من الكوفيد فإنه تم تركيز كاميرا حرارية داخل المطار ولا تعتمد الآلات اليدوية إلا من باب الدعم فقط، وفيما يخص اجراء التحاليل بالمطار بالنسبة للتونسيين القادمين من الخليج فقد بين السيد الوزير أنه سبق لوزارة النقل أن عرضت هذا المقترح على اللجنة العلمية.

وفيما يخص وثائق التحليل فقد بين الوفد أن الوزارة تبحث عن حلول مرضية مع وزارة الصحة باعتبار أن أعوانها هم من يتولون تجميع هذه الوثائق خاصة وأن بعض الإدارات الجهوية للصحة مازالت تصر على التعامل بالوثائق الورقية.

ومن جانبه أكد السيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للملاحة انه تم رصد حوالي 8 مليون دينار لصيانة السفن أي بزيادة تقدر بحوالي 50% من الاعتمادات المرصودة للغرض سنة 2020 كما تمت الزيادة من عدد الرحلات باتجاه جرجيس من مرسيليا وجنوة وأشار الى أن هذا الأمر يضع الشركة أمام إشكاليات قانونية ذات علاقة بالقوانين الدولية المنظمة للمجال البحري والتي تحول دون برمجة رحلات طويلة وهو ما دفع نحو التفكير في إرساء السفن بميناء بنزرت قبل مواصلة رحلاتها.

أما بالنسبة لمسألة الأمن في محيط الميناء فقد أشار الوفد الى وضع مركز أمن إضافي خارج الميناء كما أن هناك تفكير جدي في غلق الميناء على غير المسافرين.

وحول توفير الأنترنت افاد الوفد أنه ورغم الصعوبات المادية فإن هناك تفكير جدي في وضع نقاط أنترنت (borne) على متن البواخر لتسهيل المعاملات الرقمية ومنها الحجز.

ردا على ما أثارته مسألة تحجير عدد من أصناف العجلات الأجنبية من إشكالات، بين السيد وزير النقل أن الامر يتعلق بتبني وزارة النقل حملة دعائية لجمعية السلامة المرورية وأنه لم يصدر أي قرار ولا نص ترتيبى رسمي في هذا السياق كما أكد المام ممثلي الوزارة للإشكالات التي يعرفها هذا القطاع وادراكه ضرورة اتخاذ إجراءات في اتجاه التخفيض في الأثمان حتى لا يلجأ المواطنون الى شبكات التهريب لاقتناء العجلات كما أن امر الفصل في صلوحية عجلات السيارات موكول إلى مصالح الفحص الفني .

اللجنة

رئيسة

مقررة اللجنة

بالليل

ليلى

صفا الغربي